الهيئة أكدت التزام 199 شركة من أصل 231 تخضع للقواعد المعمول بها

«أسواق المال»: انتهاء المهلة المحددة لنموذج حوكمة الشركات

■ تطبيق نظام «الحكومة الإلكترونية» يتيح للشركات إمكانية متابعة إجراءات تقديم النموذج المعتمد واستكمال متطلباته آلياً

هيئة أسواق المال الكويتية

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية أمس السبت انتهاء المهلة المحددة لتقديم نموذج متابعة تطبيق قواعد حوكمة الشركات لعام 2016.

وأكدت الهيئة في بيان صحافي التزام نحو 199 شركة من أصل 231 شركة تخضع لقواعد الحوكمة بتقديم النموذج المطلوب، وذلك قبل انتهاء المهلة المقررة في 19 من يوليو الجاري.

وأوضحت أن نسبة الشركات الملتزمة بتقديم النموذج بلغت 86 في المئة، مبينة أن هناك 32 شركة تخلفت عن تقديمه خلال المهلة المقررة.

وذكرت أنه يتعين على الشركات الخاضعة للقواعد المذكورة تزويد الهيئة بشكل سنوي، بما يفيد المتطلبات الواردة في قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة، على أن يقدم أول تقرير في مدة أقصاها عشرة أيام عمل من تاريخ نفاذ هذه القواعد في 30 يونيو 2016.

وأشارت إلى جهودها المستمرة في التمهيد لمرحلة نفاذ قواعد حوكمة الشركات، علاوة على السعي لتذليل كل المعوقات التي تواجه تلك الشركات في تطبيق القواعد ذات الصلة، من خلال الأنشطة التوعوية المتواصلة للشركات الخاضعة لتلك القواعد بشكل خاص والمتعاملين في السوق بشكل عام.

أضافت أن تذليل تلك العقبات سيتم من خلال إقامة الورش والنشرات التوعوية، لافتة إلى منتدى «الحوكمة» الذي عقد في مارس الماضي فضلا عن التفاعل والتواصل المستمر مع الشركات، في حال وجود أي استفسارات تخص كيفية تطبيق القواعد.

وأفادت الهيئة بأن تطبيق نظام «الحكومة الالكترونية»، والذي اطلق اخيرا عبر موقعها الالكتروني، يتيح للشركات بعد التسجيل المسبق فيه، إمكانية متابعة إجراءات تقديم النموذج المعتمد واستكمال متطلباته الكترونيا وارفاق مستنداته.

وأكدت أهمية التطبيق السليم والكامل لهذه القواعد، والتي ستسهم بشكل اساسي في تعزيز ثقافة الحوكمة وتطبيقاتها وخلق الثقة بالأسواق المالية والمستثمرين في القطاع المالي، علاوة على تنظيم سوق المال بما يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية.

وذكرت أن الشركات التي تخلفت عن تقديم النموذج الخاص بها خلال تلك المهلة هي شركة السكب الكويتية وصناعات التبريد والتخزين واسمنت الهلال والكويتية لصناعة مواد البناء والمعدات القابضة والوطنية الاستهلاكية القابضة والكويتية لصناعة وتجارة الجبس والكويتية للمسالخ والوطنية للمسالخ والكويتية للاغذية والمجموعة المتحدة للصناعات الغذائية.

اضافت ان قائمة الشركات المتخلفة ضمت ايضا شركات وثاق للتامين التكافلي وصكوك القابضة والدار الوطنية للعقارات والوطنية الدولية القابضة واموال الدولية للاستثمار وصناعات بوبيان الدولية القابضة وجيران القابضة والأمانة للاستثمار والرتاج للاستثمار فضلا عن سبائك للاجارة والاستثمار وموارد المتحدة للاستثمار وكي جي ال للاستثمار والداو للاستثمار.

كما ضمت القائمة شركات الشامل الدولية القابضة وثقافس القابضة والنخيل للانتاج الزراعي وورية للتامين والتجارة والاستثمار العقاري وميناء العقارية ومجموعة كاب كويت للوساطة المالية والرباعية للوساطة المالية.

واصدرت هيئة أسواق المال قواعد «حوكمة الشركات»، بعد اجراء كل التعديلات عليها ومراجعتها بما يتناسب مع أفضل الممارسات المهنية، بهدف الارتقاء بمستوى أداء الشركات وتعزيز قدراتها المالية وتطوير بيئة العمل وفق تنظيم يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية.

وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون (2010/7) الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته، وبموجب هذا القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة، وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

■ تعزيز ثقافة الحوكمة يرسخ الثقة بالأسواق المالية والمستثمرين ويتيح تنظيم سوق المال بما يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية

النفط الكويتي ينخفض إلى 40.18 دولاراً

النفط الكويتي ينخفض

انخفض سعر برميل النفط الكويتي بنحو 1ر2 دولار في تداولات أمس الأول الجمعة، ليصل الى 18ر40 دولار مقارنة 38ر41 دولار أمس الاول، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية بدأت تخمة معروض النفط العالمي في الانحسار، علاوة على مساهمة انخفاض الدولار في تدعيم اسعار النفط وهو ما جعل السلع الاولية المقومة بالعملة الامريكية مثل النفط ومشتقاته اقل تكلفة.

«كامكو»: ضبط الأوضاع المالية هو الشاغل لدول الخليج رغم انتعاش النفط

أعلن تقرير لشركة «كامكو» ان ضبط الأوضاع المالية يبقى الموضوع الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من انتعاش اسعار النفط من ادنى مستوياتها في اوائل 2016.

وتوقع تقرير الشركة الصادر أمس، استمرار اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في جهودها من اجل ضبط الأوضاع المالية العامة في العامين الحالي والمقبل، والتي من شانها ان تدفع إلى التخلي عن النفط كمصدر شبه أوحد للدخل.

وذكر ان صندوق النقد الدولي غير توقعاته للنمو العالمي بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى ضعف الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكلي والأحداث السياسية اللاحقة في بريطانيا، حيث خفض الصندوق توقعاته لنمو اجمالي الناتج المحلي العالمي في 2016 و2017 بمعدل 1ر0 في المئة.

واوضح التقرير ان احدث التوقعات لنمو اجمالي الناتج المحلي العالمي سجلت 1ر3 في المئة لعام 2016 و 4ر3 في المئة لعام 2017، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواجه الاقتصاد العالمي مزيدا من الضغوط بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

وقال ان صندوق النقد الدولي رفع توقعاته للنمو في المملكة العربية السعودية في العام المقبل بنسبة 1ر0 في المئة، وذلك على الرغم من تقلص إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الربع الأول من عام 2016 بنسبة 7ر0 في المئة.

اضاف ان الانخفاض في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي وازن الزيادة في اجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 8ر1 في المئة، نظرا لارتفاع إنتاج النفط في البلاد مرجعا الارتفاع الطفيف للنمو الى ارتفاع انتاج النفط ولانخفاض مستويات المخزون وارتفاع الطلب على فترات متقطعة.

وذكر ان صندوق النقد الدولي خفض تقديرات النمو في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1ر0 و 2ر0 في المئة خلال عامي 2016 و2017 على التوالي، مرجعا التغير في التوقعات المتعلقة بنمو الاقتصاد في المملكة المتحدة بشكل اساسي إلى ارتفاع عدم اليقين بشأن المرحلة الانتقالية التي تبعت انسحابها من الاتحاد الاوروبي، وما خلفه من تاثير سلبي قد يضعف الطلب المحلي بشكل كبير.

نتيجة لترقب العديد من المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي

«بيان»: سوق الكويت يشهد حالة عامة من التردد والحذر في التعاملات

■ المؤشرات الثلاثة لم تتمكن من الصمود أمام الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح

تمكن سوق الكويت للاوراق المالية من إنهاء تداولات الأسبوع المنقضي محققا ارتفاعا جماعيا لمؤشراته الرئيسية الثلاثة، حيث جاء ذلك بدعم من التداولات النشطة وعمليات التجميع التي شملت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما تلك التي من المتوقع أن تحقق نتائج فصلية إيجابية لفترة الربع الثاني من العام الجاري، هذا بالإضافة إلى عمليات الشراء الانتقائية والمضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما في قطاعي الخدمات الاستهلاكية والعقار.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهد السوق تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة التي لم تتمكن من الصمود أمام الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي شهدتها الجلسة، وسط تراجع نشاط التداول أيضا سواء على صعيد الكمية أو القيمة، وذلك قبل أن ينجح السوق في تسجيل نمو جماعي لمؤشراته الثلاثة في الجلسة التالية، مدعوما من حالة التفاؤل التي صاحبت بعض المتداولين بعد إفصاح عدد من الشركات المدرجة عن بيانات مالية إيجابية لفترة الربع الثاني.

هذا وقد عاد السوق في جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع إلى التباين مرة أخرى، حيث استطاع المؤشر السعري تحقيق الارتفاع ليعوض بذلك كل خسائره التي سجلها منذ بداية الأسبوع، في حين تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 نتيجة عمليات جني الأرباح، الأمر الذي حد من مكاسبهما الأسبوعية بعض الشيء.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 41.05% بقيمة إجمالية بلغت 18.43 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.83% وبقيمة إجمالية بلغت 8.45 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 5.85 مليون د.ك. شكلت حوالي 13.03% من إجمالي تداولات السوق.

تداولات القطاعات:

وسجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية، هذا وتصدر قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات الرابحة، حيث أقفل مؤشره عند 1,021.31 نقطة مرتفعا بنسبة 2.88%، تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.13% بعد أن اغلق عند 1,034.98 نقطة، ثم جاء قطاع النفط والغاز في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 789.91 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 1.95%، أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الاتصالات، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 604.65 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.09%.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 200.53 مليون سهم تقريبا شكلت 49.52% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 64.70 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 15.98% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.46% بعد أن وصل إلى 46.41 مليون سهم.

من جهة أخرى، يشهد سوق الكويت للأوراق المالية هذه الفترة حالة عامة من التردد والحذر في التعاملات وذلك نتيجة لترقب العديد من المتداولين لنتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي، خاصة في ظل تأخر الغالبية العظمى من الشركات في الإفصاح عن هذه النتائج، فعلى الرغم من انقضاء ما يقرب من نصف المهلة القانونية المحددة للشركات لكي تفصح عن بياناتها المالية، إلا أن عدد الشركات المعلنة قد بلغ 20 شركة فقط حتى نهاية الأسبوع السابق بما فيها الشركات ذات السنة المالية المختلفة، أي ما يقرب من 11% فقط من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي والبالغ 185 عددها شركة، هذا وقد حققت الشركات التي أعلنت عن نتائج الستة أشهر المنقضية من عام 2016 حتى الآن ما يقرب من 220 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية بانخفاض نسبته 8.09% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2015، والتي بلغت آنذاك 239 مليون دينار كويتي.

من ناحية أخرى، جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث انخفض مؤشره بنسبة 3.97% منهيا تداولات الأسبوع عند 957.42 نقطة، تبعه قطاع الصناعية الذي أقفل مؤشره عند 1,055.45 نقطة منخفضاً بنسبة 0.75%، وحل ثالثا قطاع المواد الأساسية الذي نقص مؤشره بنسبة 0.25% مقفلا عند 967.23 نقطة. أما أقل القطاعات انخفاضا فكان قطاع التأمين والذي أغلق مؤشره عند 1,017.49 نقطة بتراجع نسبته 0.01%.

مؤشرات القطاعات

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,391.20 نقطة، مسجلا نمواً نسبته 0.01% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 0.75% بعد أن أغلق عند مستوى 351.57 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 811.34 نقطة، بربح نسبته 1.72% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 26.58% ليصل إلى 8.98 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 31.41%، ليبلغ 80.99 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد أداء السوق خلال تعاملات الأسبوع الماضي، فقد استطاعت مؤشرات السوق الثلاثة أن تحقق ارتفاعات جماعية بعد التباين الذي كانت تشهده في الأسبوعين السابقين، حيث جاء ذلك بدعم من التداولات الإيجابية وعمليات الشراء التي شهدتها العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم قطاع البنوك والأسهم التي من المتوقع أن تحقق نتائج إيجابية لفترة النصف الأول، في المقابل لم يكن اللون الأحمر غائباً عن تداولات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجعت مؤشرات السوق في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع تحت ضغط من عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة ومتركزة على بعض الأسهم المدرجة، لاسيما الأسهم الرخيصة التي كانت قد حققت ارتفاعات متتالية في الأسابيع القليلة السابقة.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 3.99%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.89%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 9.89%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهد السوق في الجلسة الأولى من الأسبوع الماضي تبايناً لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تراجع المؤشرين السعري والوزني بشكل بسيط تحت ضغط من عمليات جني الأرباح والمضاربات التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، في حين نجح مؤشر كويت 15 في تحقيق الارتفاع، وإن كان بنسبة طفيفة، وذلك بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على بعض الأسهم القيادية. أما في الجلسة التالية، فقد واصل السوق تباينه، حيث واصل المؤشر السعري تسجيل الخسائر وسط استمرار عمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة التي عادت لتكون هي السمة الأبرز في السوق حالياً، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع بدعم من عمليات الشراء التي شملت عدد من الأسهم القيادية.

وقد جاء ارتفاع السوق خلال الأسبوع المنقضي بالتزامن مع نمو نشاط التداول فيه بشكل نسبي سواء على صعيد الكمية المتداولة أو السيولة، حيث زاد عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 31.41%، فيما بلغت نسبة نمو قيمة التداول 26.58%، وعلى الرغم من هذا النمو إلا أن ذلك لا ينفي أن السوق لازال مفتقرا للفرص الاستثمارية والمحفزات الإيجابية التي تساعد على جذب المستثمرين وتساهم أيضا في تنشيط التداولات وإعادة معدلات التداول إلى سابق عهدها، إذ أن معدل سيولة السوق حاليا تبلغ حوالي 5% فقط لما كانت عليه قبل عام 2008، وهي نسبة قليلة جدا لا تليق بحجم سوق الكويت للأوراق المالية الذي كان من أكبر الأسواق المالية في المنطقة من حيث أحجام وقيم التداول في العقد الماضي.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصلت القيمة الرأسمالية للسوق إلى 22.90 مليار د.ك، بارتفاع نسبته 0.57% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 22.77 مليار د.ك.، أما على الصعيد السنوي، فقد تراجعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق بنسبة بلغت 9.37% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

■ «التكنولوجيا» تصدر القطاعات الرابحة مرتفعاً بنسبة 2.88 % تبعه قطاع الرعاية الصحية بـ 2.13 % ثم «النفط والغاز» ونسبته 1.95 %

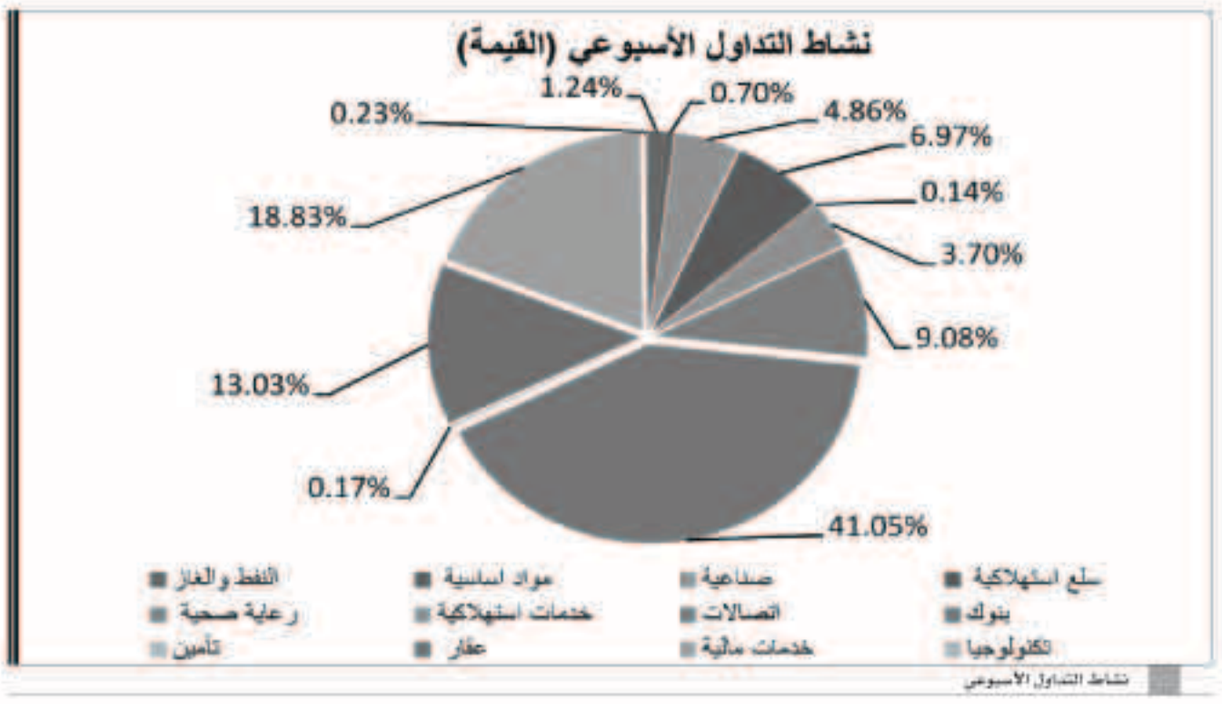

نشاط التداول الأسبوعي

■ قطاع البنوك شغل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة التداول وبلغت نسبة تداولاته إلى السوق 41.05 %

■ قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية بنسبة تداولاته 18.83 %

■ يليه قطاع العقارونسبته 13.03 %